بلاغ صحفي

تقديم النسخة الحادية والعشرين من التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

سنة 2024

الدار البيضاء، 24 يوليوز 2025

يُقدم بنك المغرب، في النسخة الحادية والعشرين من تقريره السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2024 ، حصيلة مهمته في مجالي التقنين والرقابة، وكذا حصيلة أنشطة قطاع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنة الماضية متانة ملموسة، رغم الظرفية الدولية التي يشوبها عدم اليقين وتعاقب سنوات الجفاف، حيث بلغ النمو 3،8%، وسجل التضخم تراجعا ملموسا إلى 0،9%.

في ظل هذه الظروف، شرع بنك المغرب في تيسير سياسته النقدية من خلال خفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين، في شهري يونيو ودجنبر، بواقع 50 نقطة أساس إلى 2،50%.

في هذا السياق، ارتفع الائتمان البنكي بنسبة 4،6%، كما ارتفعت الودائع المجمعة لدى الزبناء بواقع 9،2%. في المقابل، بلغت نسبة الديون معلقة الأداء 8،4% على أساس فردي، و9% على أساس مجمع، ما يعكس مستويات مستقرة نسبيا مقارنة بالسنة الماضية.

سجلت النتائج الإجمالية للبنوك التقليدية ارتفاعا بنسبة 24،1%، مما يعزز متانة القطاع وملائته. أما البنوك التشاركية، فقد تمكنت من تحقيق توازن نتائجها بعد فترة من التزايد التدريجي في أنشطتها.

وقد ظل القطاع البنكي متينا مع معدل ملاءة متوسط بلغ 16،2%، ومعدل أموال ذاتية من الفئة 1 قدره 13.5%، بنسبة تفوق االحدود التنظيمية الدنيا المتمثلة في 12% و9% على التوالي. كما بقي متوسط معدل السيولة على المدى القصير في مستوى مريح.

إلى جانب المخاطر البنكية التقليدية، أولى بنك المغرب اهتمامًا متزايدًا للمخاطر الناشئة المرتبطة بتغير المناخ وتطور الخدمات البنكية الرقمية.

في هذا الصدد، أصدر البنك تعليمتين جديدتين موجهتين إلى المؤسسات البنكية، حدّد من خلالهما متطلباته في مجال تدبير المخاطر المناخية. كما ساهم في إعداد استراتيجية تطوير التمويل المناخي في أفق 2030، بتعاون مع السلطات المعنية.

وفي إطار مواكبة رقمنة الخدمات المالية، أجرى بنك المغرب إصلاحا هيكليا للإطار التنظيمي المتعلق بمؤسسات وخدمات الأداء، بهدف تعزيز الأداءات الرقمية. كما منح البنك تراخيص لثلاث شركات للتمويل التعاوني "Crowdfunding"، تشمل ترخيصا لفئة "التبرع".

بالموازاة مع ذلك، عزز بنك المغرب مراقبته للمخاطر السيبرانية، ورفع مستوى التنسيق مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني.

شهدت سنة 2024 أيضًا الانتهاء من إصلاحات تشريعية وتنظيمية ترمي إلى تعزيز فعالية آلية تدبير الأزمات البنكية. شملت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة أدوات معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان ومراجعة آلية بنك المغرب الداخلية الخاصة بمنح السيولة الطارئة للبنوك. بالموازاة مع ذلك، تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون يرمي إلى إحداث سوق ثانوي للقروض معلقة الأداء.

وفي مجال النزاهة المالية، ساهم بنك المغرب في استكمال مشروع قانون متعلق بالأصول المشفرة، بهدف ضمان توافق بلدنا مع الإطار التنظيمي الدولي في هذا المجال.

وفيما يخص حماية المستهلك، عزز بنك المغرب مراقبته لمؤسسات الائتمان بخصوص مدى التزامها بالمتطلبات التنظيمية في هذا الصدد وقام بعدة مبادرات لتحسين الولوج إلى الخدمات البنكية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

كما اتخذ بنك المغرب تدابير تهدف إلى تعزيز الاستخدام الآمن للخدمات البنكية الرقمية، وتوعية المواطنين بشأن سبل الوقاية من مخاطر الاحتيال المالي.